العراق يضاعف وارداته من البنزين

■ بغداد ـ رويترز: قال متحدث حكومي ان الحكومة العراقية ستزيد الى الضعف تقريبا انفاقها الشهري على استيراد منتجات الوقود الى 416 مليون دولار لتخفيف النقص الحاد في البنزين الذي تعاني منه البلاد.

وقال علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة في مؤتمر صحافي ان العراق ينفق حاليا 213 مليون دولار على واردات البنزين.

وتكفي هذه المبالغ بعد زيادتها لشراء اكثر من 600 الف طن من البنزين شهريا بالاسعار الحالية حوالى 620 دولارا للطن وستجعل العراق منافسا شديدا على كميات البنزين التي تتدفق على جارته ايران.

ورغم أن اراضيه تضم ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم يواجه العراق أزمة وقود ترجع الى هجمات تخريبية وتقادم البنية الاساسية والفساد المستشري في البلاد.

وايران التي تملك ثاني اكبر احتياطيات نفطية في العالم تعاني من نقص طاقة التكرير ويأتي نحو 40 في المئة من استهلاكها او نحو 15 ناقلة شهريا من مصافي التكرير في اوروبا وجنوب اسيا. ولم يتضح بعد هل ستذهب المبالغ الاضافية الى شراء البنزين وحده ام أن بعضها سيتجه الى الديزل ومنتجات اخرى.

ويعاني العراق من مشكلة التهريب. ويستولي المهربون على الوقود الرخيص مما يتسبب في نقص الامدادات ويضطر الناس للوقوف في طوابير ساعات طويلة او دفع اسعار أعلى في السوق السوداء للحصول على البنزين. ويوم الاثنين الماضي قتل 29 شخصا على الاقل في انفجار أصاب لصوصا ينهبون البنزين من خط انابيب غير مستخدم في منطقة زراعية جنوبي بغداد.

وارتفعت أسعار الوقود مع الغاء الحكومة الجديدة للدعم بالتدريج بمقتضى اتفاق مع صندوق النقد الدولي مما اثار غضب العديد من العراقيين الذين اعتادوا الوقود الرخيص. وأعلنت الحكومة اعتزامها السماح لشركات خاصة بالتقدم بطلبات للحصول على تراخيص لتوريد الوقود مباشرة للسوق في محاولة للحد من عمليات التهريب.

تشاد تراجع جميع صفقاتها النفطية لتشمل حصول الدولة على حصة من الانتاج

■ نجامينا ـ رويترز: قال مستشار لرئيس تشاد امس الخميس ان بلاده تعتزم مراجعة جميع عقود التنقيب عن النفط وانتاجه لضمان حصة للدولة من الانتاج في اعقاب قرارها اعادة التفاوض على شروط كونسورتيوم أجنبي.

وقال الامين محمد المستشار القانوني للرئيس ادريس ديبي لرويترز «في اطار اعادة التفاوض يجب أن نأخذ في الحسبان الحقول الجديدة المكتشفة... سنراجع المزايا المالية وجميع الشروط».

وقال ديبي يوم الثلاثاء الماضي ان بلاده ستعيد التفاوض على اتفاقات مع كونسورتيوم يدير خط انابيب دوبا الذي تكلف 3,7 مليار دولار وتديره شركة النفط الامريكية العملاقة اكسون موبيل وهو المشروع الوحيد الذي ينتج بالفعل.

وجاء ذلك في أعقاب صدور أمر في مطلع الاسبوع لشريكي اكسون موبيل وهما شيفرون الامريكية وبتروناس الماليزية بوقف عملياتهما ومغادرة تشاد لرفضهما دفع ضرائب تقول الحكومة انها مستحقة عليهما. وقال محمد ان جميع عقود التنقيب والانتاج ستراجع مع التأكيد بشكل خاص على البنود المتعلقة بالضرائب وضمان حصة للدولة في الانتاج.

وأضاف «الشركات التي تنقب في هذه الحقول سيجري الاتصال بها كذلك... انها مراجعة شاملة لجميع العقود بحيث تحصل تشاد على حصة في الانتاج».وتتطلع شركات من امريكا الشمالية واوروبا واسيا لانتاج النفط في تشاد. وقال محمد «الشركات العاملة في الحقول الجديدة لديها تصاريح بالتنقيب والانتاج».

قرب تدشين خط بحري بين باكستان ودبي

■ كراتشي ـ رويترز: قال مسؤول شحن باكستاني امس الخميس ان من المقرر تدشين أول خط بحري فاخر بين باكستان ودبي في تشرين الثاني (نوفمبر). وقال ميران محي الدين مدير وكالة الموانئ والشحن الباكستانية ان الخدمة مشروع مشترك بين شركة رحلات بحرية يونانية وشركة جلف دريم كروز المملوكة لمواطن أمريكي من أصل باكستاني. وأبلغ محيي الدين رويترز «نتوقع أن تبدأ شركة غلف دريم كروز العمل بالسفينة دريم برنسيس المسجلة في الامارات على أساس أسبوعي».

والسعر الاولى لرحلة الذهاب والعودة سيكون 549 دولارا. وستستغرق رحلة السفينة من مدينة كراتشي الباكستانية الى دبي يومين. وسترسو السفينة في دبي ليوم واحد قبل أن تعود الى كراتشي.

وقال محيي الدين ان الخدمة واعدة جدا نظرا لعدم طول الرحلة وكثرة الاقبال على دبي كمقصد سياحي. وأصدرت باكستان في الاونة الاخيرة خمسة تراخيص لشركات خاصة لتشغيل خدمات نقل بحري فاخرة من كراتشي كبرى المدن الباكستانية والمركز التجاري للبلاد.

وفي السابق وفرت المؤسسة الباكستانية الوطنية للنقل البحري سفنا عملاقة للمسافرين الى مكة لاداء شعائر الحج.

وقال محيي الدين ان باكستان تعتزم أيضا تدشين خدمات نقل بحري الى وجهات أخرى في الشرق الاوسط مثل البحرين وسلطنة عمان وقطر. وأضاف أن مسؤولين بقطاع الشحن من باكستان والهند أجروا محادثات بشأن امكانية استئناف خدمة العبارات بين كراتشي ومدينة مومباي الهندية.

مصادرة أراضي ملعبي غولف بكاراكاس لبناء مساكن للفقراء

■ كاراكاس ـ يو بي أي: أمر عمدة العاصمة الفنزويلية كاراكاس بمصادرة أراضي ملعبي غولف لبناء مساكن لفقراء المدينة عليها.

وقال خوان باريتو إن الملعبين اللذين يمتدان على مرأى من أحزمة الفقر التي تحيط بالمدينة هما «مدعاة للخزي» وان الأراضي يجب أن تستخدم لبناء المنازل للفقراء ، بحسب ما ذكرت صحيفة «إل يونيفرسال» الفنزويلية.

ويعتبر باريتو حليفا قويا للرئيس الفنزويلي اليساري هوغو شافيز الذي أمر في الأعوام الأخيرة بمصادرة الأراضي الزراعية المهملة وتوزيعها على المزارعين الذين لا يملكون أراضي.

مفاعيل الاحتباس الحراري العالمي تظهر في غرينلاند شبه المغطاة بالجليد

■ برلين ـ يو بي أي: أدى الاحتباس الحراري العالمي إلى تغيير في مناخ جزيرة غرينلاند لدرجة أنه أصبح اليوم من الممكن تربية قطعان المواشي فيها للمرة الأولى منذ قرون طويلة.

وقال مزارع البطاطا فرديناند أدج لصحيفة)دير شبيغل) إن التغيير المناخي أطال أيضاً موسم الزراعة في غرينلاند حيث «أصبح الطقس دافئاً حتى تشرين الثاني (نوفمبر) الآن» مضيفاً أنه في حال استمرت هذه المسيرة فسيصبح بإمكان المزارعين إنتاج القرنبيط والملفوف الصيني. وأشارت الصحيفة إلى أن ارتفاع درجات الحرارة في الجزيرة أضاف إلى موسم الزراعة أسبوعين على الأقل وأصبحت هذه الفترة تمتد إلى 120 يوماً.

ومع ظهور الشمس لمدة 20 ساعة يومياً خلال فصل الصيف، فإن الأسبوعين الإضافيين يشكلان فرقاً كبيراً.

وإذا صحت التوقعات العلمية، فإن غرينلاند ستصبح مركزاً محورياً للتغيير المناخي العالمي. ومن المتوقع أن تزداد درجات الحرارة على الجزيرة بما يقارب ضعف درجات الحرارة في باقي أنحاء أوروبا لأن الكتلة الجليدية في غرينلاند والتي كانت في الماضي تغطي نسبة 80 % من مساحة الجزيرة، أصبحت تتضاءل بنسبة سريعة.

وأشارت دير شبيغل إلى أنه في حال بدأ موسم الزراعة في غرينلاند أسبوعين أبكر من الوقت المعتاد ـ والذي يبدأ في أيار/ مايو ـ فإن بإمكان المزارعين إنتاج التفاح والفراولة أيضاً.

ليبيا تتوقع جذب 7 مليارات دولار من الاستثمارات الاجنبية لزيادة انتاج النفط وكشف مزيد من الاحتياطي

■ لندن ـ رويترز: قالت مؤسسة النفط الوطنية في ليبيا امس الخميس انها تتوقع أن تستثمر شركات النفط العالمية أكثر من سبعة مليارات دولار وتكتشف 20 مليار برميل من المكافئ النفطي في اطار خطة تنقيب رئيسية مدتها عشر سنوات.

وقال حسين صديق مدير التنقيب في المؤسسة الليبية انه تم طرح خطة طموحة لتحسين قدرات انتاج النفط الى مستويات قريبة مما كانت عليه في السبعينات.

وتجاوز الانتاج في السبعينات ثلاثة ملايين برميل يوميا مقارنة مع حوالي 1,6 مليون برميل يوميا حاليا.

وقال ان هدف الخطة الرئيسية هو اكتشاف 20 مليار برميل وهو ما اعتبره تقديرا متحفظا جدا، مضيفا أن الخطة التي بدأت في 2005 وتنتهي في 2015 ستركز على المناطق الحدودية وعالية المخاطر.

وكان صديق يتحدث خلال حملة ترويجية في لندن في أعقاب مؤتمر عقد في طرابلس الاسبوع الماضي لاطلاق ثالث جولة لمنح تراخيص تنقيب عن النفط للشركات العالمية منذ رفع العقوبات.

وقال ان من المقرر اطلاق أربع أو خمس جولات أخرى لطرح 220 منطقة امتياز اجمالا. وشملت الجولة الاولى 57 منطقة امتياز، والثانية 44 منطقة، أما الثالثة التي تسعى لتلقي العروض حتى التاسع من أيلول (سبتمبر) فتطلب عروضا من شركات أجنبية لعدد 41 منطقة امتياز.

وتنطوي خطة التنقيب الرئيسية على حفر 50 بئرا استكشافية سنويا. وستبلغ التكلفة التي تشمل تصوير آلاف الكيلومترات المربعة من المسوح السيزمية ثنائية وثلاثية الابعاد نحو أربعة مليارات دولار. وتقول مؤسسة النفط الوطنية ان أقل من ثلث مساحة ليبيا هي التي تم التنقيب فيها عن النفط والغاز.

وتضعها احتياطياتها المقدرة بنحو 37 مليار برميل بين أكبر عشر بلدان في العالم من حيث الاحتياطي النفطي.

من جهة ثانية قال مسؤول نفطي ليبي امس ان حقل الفيل الليبي الجديد الذي تديره شركة ايني الايطالية يضخ ما بين 30 الفا و40 الف برميل يوميا.

وحضر المسؤول حملة ترويجية في لندن لثالث جولة لمنح التراخيص للشركات العالمية تطرحها ليبيا منذ رفع العقوبات الاقتصادية.

وقال المسؤول ان الانتاج بدأ قبل بضعة اسابيع بمستوى عشرة آلاف برميل يوميا من الخام الخفيف الذي تنخفض به نسبة الكبريت وينتج الحقل الان بمعدل يتراوح بين 30 ألفا و40 الف برميل يوميا.

وتابع المسؤول دون الخوض في مزيد من التفاصيل أنه مع زيادة الانتاج مقتربا من مستوى 300 الف برميل يوميا ستقام خطوط انابيب لنقل الكميات المتزايدة من الخام لمرافئ التصدير.

المركزي اللبناني: تعويضات حزب الله ربما قدمت من أموال نقدية مصدرها الخارج

■ بيروت ـ رويترز: قال حاكم مصرف لبنان المركزي في تصريحات نشرت امس الخميس ان مبالغ كبيرة وزعها حزب الله على الذين فقدوا منازلهم في الحرب مع اسرائيل ربما قدمت من أموال نقدية جاءت من الخارج.

وقال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان في مقابلة مع صحيفة (الاخبار) اليومية ان الاقتصاد اللبناني ربما ينكمش بنسبة خمسة في المئة على الاقل في عام 2006 اذا استمر الحصار الجوي والبحري الاسرائيلي.

وبعد وقت قصير من سريان هدنة تم التوصل اليها بوساطة من الامم المتحدة يوم 14 آب (اغسطس) وزع حزب الله ما يصل الى 12 الف دولار نقدا على كل اسرة فقدت منزلها في القصف.

ومشروع التعويضات يتكلف على الارجح 150 مليون دولار على الاقل.

ونقلت الصحيفة عن سلامة قوله «من حيث المبدأ جاءت هذه الاموال عن طريق الشحن باعتبار انها ليست صادرة عن المصرف المركزي والا كانت بالعملة الوطنية ولم تأت من القطاع المصرفي لانه اساسا كان هناك نقص في البنكنوت في ذلك الوقت».

واضاف «القطاع المصرفي مجبر اذا سحب كميات من النقد على ان يعلن عنها. اظن ان العملية مرتبطة بعملية جمارك وشحن».

ويعتقد على نطاق واسع ان الاموال جاءت من ايران المؤيد الرئيسي لحزب الله، لكن سلامة قال ان ما فعله حزب الله لا ينتهك القوانين اللبنانية، مضيفا ان مصرف لبنان المركزي مستعد للرد على أي تساؤلات دولية.

وقال سلامة «لا اعتقد ان هذا الامر سيؤدي الى ازمة لان النظام الموضوع في لبنان مقبول دوليا ونحن مستعدون للاجابة على الاسئلة التي تأتينا من الخارج وهيئة التحقيق اللبنانية الخاصة معترف بالجدية في عملها».

وتهدف هذه الاموال الى توفير ايجار مسكن لمدة عام وتكاليف الاثاث لكل اسرة الى ان يعاد بناء 15 الف منزل دمرت في الحرب. ولم يذكر حزب الله من أين جاء بهذه الاموال. ووجهت الولايات المتحدة واسرائيل الاتهام الى ايران بتقديم مساعدات عسكرية ومالية لحزب الله لكن طهران التي قدمت السلاح والاموال للجماعة في الثمانينات تصر الان على انها تقدم فقط الدعم المعنوي.

وقال سلامة ان الحرب ستؤدي الى انخفاض توقعات النمو في عام 2006 الى الصفر من خمسة في المئة مما سيلحق خسائر قيمتها ملياري دولار بالاقتصاد اللبناني.

وقال «السيناريو الثاني الذي اعتمدناه مرتبط بطول الحصار وبالتأخير في انطلاق ورشة الاعمار. هذا السيناريو مبني على نمو سلبي خمسة في المئة حدا ادنى وهنا ترتفع تكلفة الخسائر الى ثلاثة مليارات دولار امريكي تقريبا».

واضاف «رأينا ان الحرب ستؤدي حتما الى انخفاض النمو الى صفر في المئة عام 2006 وهذا يعد تكلفة على الاقتصاد اللبناني بواقع ملياري دولار امريكي لاننا كنا نتوقع نموا قدره خمسة في المئة سنة 2006».

ونما الاقتصاد اللبناني بواقع واحد في المئة في عام 2005 بعد ان هز اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري الاسواق المالية.

مفتش أمريكي: واشنطن أخطأت بتطبيق برنامج اعادة اعمار العراق

بغداد ـ من روس كولفين:

قال مسؤول أمريكي امس الخميس ان حكومة الولايات المتحدة كان عليها أن تكون أسرع في استخدام شركات محلية للمساعدة في اعادة بناء العراق بدلا من الاعتماد على شركات أمريكية لا تمنحها عقودها حافزا للحد من التكاليف.

وقال المفتش الاعلى لحسابات برنامج اعادة اعمار العراق انه من السابق لاوانه القول ان كان العراقيون «سيحصلون على قيمة مقابل المال» من 22 مليار دولار تستثمرها واشنطن في اعادة بناء عراق ما بعد الحرب.

وتكتنف البرنامج اتهامات بالاهدار والاحتيال والفساد يحقق فيها مكتبه. ولم تف 30 في المئة من المشروعات التي يحقق فيها مكتبه بالمعايير المطلوبة والبعض كان فاشلا كليا.

وقال ستيوارت باون المفتش العام لبرنامج اعادة اعمار العراق للصحافيين في بغداد «من الواضح أن البرنامج لايزال يجري على قدم وساق واصدار حكم بنجاحه أو فشله عند هذه النقطة سيكون من السابق لاوانه».

وقال انه من عينة 56 مشروعا حقق فيها مكتبه فيها التزم 70 في المئة «بتوقعات العقد». وأضاف «كانت هناك بعض حالات الفشل في الثلاثين بالمئة الاخرى لكن الغالبية الساحقة تقوم بعمل جيد».

وقال ان الاحتيال والفساد ليسا شائعين لكن «الاهدار يمثل مشكلة» مشيرا الى أن ستة مليارات دولار تشكل الجزء الاكبر من الاموال ابتلعتها تكاليف حماية المواقع من الهجمات. وقال «سوء الامن يحد من الحركة مما يمنع المقاولين من العمل. انها تكلفة».

وقال ان الحكومة الامريكية كان يتعين عليها أن تحد من استخدام الشركات الامريكية المكلفة. وأضاف أن هناك تحولا كبيرا خلال العام المنقضي صوب منح معظم العقود الى شركات عراقية. وقال «استخدمناها (الشركات الامريكية) لاننا لم تكن نعلم كيف ستكون الاوضاع في عراق ما بعد الحرب. لكن كان من الممكن أن نتحرك بصورة أسرع بعيدا عن مجموعات شركات التصميم والبناء واستخدام المزيد من الشركات العراقية. هذا يضع المال حيث ينبغي أن يكون في الاقتصاد العراقي».

وقال ان الشركات الامريكية منحت عقودا بنظام التكلفة زائد الربح يحصل بموجبها المقاولون على مدفوعاتهم بالكامل حتى اذا وقعت أخطاء وتجاوزت تكاليف المشروع الميزانية المقررة. وقال باون وهو محام سابق بالبيت الابيض في زيارته الثالثة عشرة الى العراق لرويترز «تدفع مقابل كل شيء. الاخطاء وكل شيء. انها تكلفة ممارسة أعمال».

وقال انه تم انفاق 15 مليار دولار من أموال صندوق اعادة الاعمار البالغ حجمه 22 مليار دولار. وتم «تخصيص» 21 مليار دولار لعقود. وسيتم تخصيص الاموال المتبقية بحلول 30 من أيلول (سبتمبر) عندما يحين أجل رد كل الاموال غير المستخدمة الى الخزانة الامريكية.

وقال باون أيضا انه كان يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم المزيد من المساعدة الى الحكومة العراقية في محاربة الفساد الذي تقدر جهات رقابية عراقية خسائره بأربعة مليارات دولار سنويا.

وقال باون الذي تأسس مكتبه بقرار من الكونجرس الامريكي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 «ينبغي تقديم المزيد من الدعم الامريكي بالمال والافراد الى جهود محاربة الفساد».

فشل سياسات التحرير بسد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة

امتياز دياب *

اكد تقرير التجارة والتنمية الصادر عن منظمة الاونكتاد التابعة للامم المتحدة أن نظم الضوابط متعددة الاطراف اضيق مما ينبغي في مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية.

وبالرغم من ان الأونكتاد اكد هذه الحقيقة اكثر من مرة على مدار السنوات العشر الماضية، إلا انها في كل مرة كانت تؤكد اخفاقات العولمة وكانت تُضرب على يدها .

لكن ولأول مرة مالت المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتؤكد ما قالته منظمة الاونكتاد بالنسبة لموضوع سياسات التجارة الخارجية وعدم اتساقها مع السياسات النقدية العالمية.

يقول الخبير محمود الخفيف الخبير الاقتصادي في منظمة الاونكتاد «لا يوجد اتساق بين سياسات منظمة التجارة العالمية من جهة وحالة المالية الدولية وحركة رؤوس الاموال واسعار الصرف من جهة اخرى. ان حيز السياسات المتاح لصانع القرار في العالم الثالث ضيق، وبالتالي فهو غير قادر على التفاعل مع شروط العولمة ، ولا تستطيع دول العالم الثالث اتخاذ خطوات تحرر اقتصادي وفتح كل القطاعات للمنافسة الخارجية وفي ذات الوقت اتخاذ خطوات جادة في اتجاه التنمية. المستفيد الاكبر في هذه الحالة هي الشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي هذه القطاعات المحلية تسقط عنها صفة القطاع الوطني».

كما يركز التقرير على الفائض الخارجي الضخم لليابان والمانيا وعدم مساهمتهما في تخفيف حدة العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الامريكي وبالتالي تقليص قدرة الاخير كمحفز للنمو العالمي، بعكس دور الصين التي ساهمت في التصحيح الحميد للاختلالات العالمية وعززت النمو في العالم النامي.

اما عن دور الدول المنتجة للنفط فيقول محمود الخفيف «الدول النفطية العربية لديها فائض قد يكون غير مستدام، في الثمانينات وجهت الاستثمارات الى البنية التحتية في المواصلات والاتصالات، وهذا وحده غير كافي ان لم يصاحبه استثمارات لإنجاز سياسات صناعية محددة وكذلك في مجال البحوث والتنمية، مما يؤدي الى تنويع الاقتصاد بدل الاعتماد الاحادي على النفط ، كما ان على الدول المنتجة للنفط حماية المستهلك في الوطن من ارتفاع الاسعار، هذا بالاضافة الى ان الاسعار المرتفعة تسهم في رفع الفائدة المحلية مما يؤدي الى تثبيط الاستثمار المحلي الوطني».

فعندما يطالب صندوق النقد الدولي الدول النامية للحصول على تسهيلات لميزان المدفوعات ـ بالخصخصة وتحرير التدفقات المالية واطلاق اليد للاستثمارات الاجنبية كما يحلو له ـ فان هذا يؤدي الى تقليص أي استفادة قد تنجم عن اتباع سياسات منظمة التجارة العالمية. وكمثال لنأخذ العراق الذي قدم طلبا للعضوية بمنظمة التجارة العالمية. اصدر بريمر قانون الخصخصة ، أي انه قام بدور صندوق النقد الدولي، أي فتح قطاع النفط للخارج، وبالتالي خلق شروطا قد تجعل هذا القطاع غير وطني وقد تفقد العراق سيادته على قطاعه النفطي.

تحدث التقرير عن الهوة التي ازدادت اتساعا بين الدول الغنية والنامية، لأن التنمية المنشودة لم تحقق. ودعت منظمة الاونكتاد الدول الصناعية لدفع ثمن التقليل من اتساع هذه الهوة. لكن الدول الصناعية تتحدث عن معونة، لكنها مشروطة. أي ان الدول الغنية تلعب دورا في تحديد الاجندة الوطنية، وبالتالي فان صانع القرار في الدول النامية لا يملك الادوات والسياسات الضرورية لتنمية بلاده.

ويؤكد تقرير الاونكتاد على ان السياسات التي اوصت بها الدول الصناعية للدول النامية، هي استراتيجيات فاشلة، لأنها شجعت الدول النامية على التحرير الشامل كالطريق الاسرع للتنمية. ولكن تجربة العقدين المنصرمين تشير الى ان التحرير السريع فشل في تقليص الفقر، لأن هناك فوارق في السمات الهيكلية للبلدان النامية ، فيما يتعلق بالقوانين والانظمة التجارية الدولية الناشئة عن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

* اعلامية فلسطينية تعمل في سويسرا

الامم المتحدة غير مرتاحة لاعتماد الاقتصاد العالمي الزائد على النمو الامريكي وتدعو الدول الاخرى لزيادة الانفاق

جنيف ـ من ريتشارد وادينغتون:

قالت الامم المتحدة امس الخميس ان المستهلكين الامريكيين لا يمكنهم أن يقوموا للابد بدور المحرك للنمو الاقتصادي العالمي ويتعين على دول أخرى خاصة اليابان وألمانيا تحمل عبء أكبر عن طريق زيادة الانفاق.

وقال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في تقرير ان معالجة الاختلالات التجارية العالمية يتطلب جهودا مشتركة نظرا لان الولايات المتحدة تعاني من عجز ضخم في حين تحقق دول أخرى فوائض هائلة.

وتابع التقرير انه لا ينبغي ترك معدل المدخرات الامريكية ينخفض بهذه الحدة او ترك الميزانية العامة تتدهور بهذا الشكل مما قد يؤدي الى تزايد الضغوط لخفض قيمة الدولار.

وأضاف التقرير «بدون عمل دولي سريع للحد من الاختلالات التجارية العالمية فان الازمات الاقتصادية في أعقاب انخفاض الدولار ستهدد الاداء المعتدل لنمو الاقتصاد العالمي».

وقال الاونكتاد في تقريره عن التجارة والتنمية لعام 2006 «يخشى اقتصاديون من الاونكتاد ان تكون الولايات المتحدة اثقلت بشكل مبالغ فيه بالقيام بدور المستهلك.. ومحرك النمو العالمي».

وفي حين أن الدول النامية لديها فوائض خارجية كبيرة فان المسؤول الاكبر عن الاختلالات هو دول صناعية كبرى أخرى.

وقال التقرير «الفوائض الخارجية الكبيرة لدى اليابان وألمانيا... تظهر أن مكاسب المنافسة الامريكية يجب أن تأتي على حسابهما أساسا».

والصين التي تعرضت لانتقادات أمريكية بسبب ما اعتبر تباطؤا في رفع قيمة عملتها لعبت «دورا حيويا» في استقرار نمو الاقتصاد العالمي. فقد نما الطلب المحلي والواردات بالصين بدرجة كبيرة.

وتابع التقرير انه يتعين على بكين مواصلة رفع قيمة عملتها تدريجيا بدلا من اللجوء الى تعديل مفاجئ لسعر الصرف.

وعلى الرغم من توتر المستثمرين الدوليين فان أغلب الاسواق الصاعدة تعد أقل عرضة للازمات المالية بالمقارنة بفترة الاهتزازات الكبيرة في الثمانينات والتسعينات.

ومع ذلك فان حكومات الدول النامية التي يستفيد العديد منها من ارتفاع اسعار النفط وغيره من المواد الاولية تحتاج لبذل المزيد لتشجيع النمو الاقتصادي من خلال زيادة رأس المال التراكمي والاصلاحات الهيكلية.

وذلك يتطلب الانفصال عن أساليب قديمة تروج لها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي الذي يعتبر تحقيق استقرار الاسعار هو الهدف الذي يحظى بالاولوية الاولى.

وقال تقرير الاونكتاد «الحكومات... يجب ان تشارك بفعالية في تعزيز ودعم الاعمال المحلية». ويتعارض ذلك مع نصيحة سابقة من معهد بريتون وودز بأن ترفع الحكومات أيديها وتترك قوى السوق تعمل. لكن سوباتشاي بانيتشباكدي الامين العام للاونكتاد وهو رئيس سابق لمنظمة التجارة العالمية قال ان ذلك لا يعني ان الاونكتاد تريد اضعاف معاهدات التجارة الدولية.

وقال في مؤتمر صحافي «لا نوصي بأي موقف يناهض التجارة. لا تسيئوا فهمنا... نحن فقط نحاول القاء الضوء على الحاجة لتعزيز القوى الخلاقة للسوق. هذا هو أساس التوصية».

سهم شركة اعمار ينعش بورصة دبي

■ دبي ـ رويترز: صعدت أسهم اعمار العقارية كبرى الشركات المدرجة في الامارات 2,5 في المئة امس الخميس منتشلة بورصة دبي من تراجع استمر يومين.

وزاد مؤشر سوق دبي المالي 1,56 في المئة الى 456,53 نقطة. وارتفع سوق أبوظبي للاوراق المالية 0,39 في المئة الى 3596,82 نقطة.

وأغلق سهم اعمار على 14,10 درهم (3,84 دولار) بعد تداول أكثر من 100 مليون سهم اي أكثر من نصف حجم التداول في السوق. وقدرت شعاع كابيتال الاسبوع الماضي السعر العادل لسهم اعمار عند 18,74 درهم. ورفعت توصيتها بشأن السهم الى «توصية بالشراء» من «محايد» منوهة بالتوسع الخارجي السريع لشركة الاستثمار العقاري وقوة العوامل الاساسية للسوق.

وقال مدير صندوق بأبوظبي ان المضاربات لاتزال تقود السوق لكن مستثمري الاجل الطويل أغرتهم مكاسب السوق في وقت سابق من هذا الاسبوع.

وقال «المضاربون منحوا الناس مناخا أكثر ايجابية... مما أثار نهم مستثمري الاجل الطويل... حالما بدأت الناس تشتري أسهم اعمار ارتفع كل شيء. هناك حماسة متساوية ازاء كل شيء». وأشار مجدي منصور من رسملة للوساطة المالية الى زيادة في السيولة. وقال «هناك سيولة كبيرة تدخل السوق وتتجه مباشرة الى اعمار».

وقال منصور ان تدفقات السيولة على السوق في الاونة الاخيرة تركزت في استثمارات طويلة الاجل والمشتريات الاخيرة لم يتم التخلص منها لجني الارباح سريعا كما جرت العادة. ومستغلة موجة صعود اعمار ارتفعت أسهم أملاك للتمويل 1,97 في المئة وزاد سهم شركة تمويل 1,6 في المئة وارتفعت شركة دبي للاستثمار 1,17 في المئة. وزادت حركة التداول في أبوظبي الى المثلين تقريبا عن اليوم السابق لكن السوق لم تجذب بعد اهتمام المستثمرين كما فعلت دبي.

وصعدت قيمة المعاملات في أبوظبي 40 في المئة عن يوم الاربعاء الى 316 مليون درهم وارتفع حجم التداول 98 في المئة الى حوالى 91 مليون سهم. وقاد سهم اتصالات النشاط في أبوظبي وارتفع 1,52 في المئة الى 20 درهما. وفي دبي ارتفعت قيمة المعاملات 76 في المئة الى 1,93 مليار درهم مع تداول 125 مليون سهم بزيادة 52 في المئة.

الدولار يساوي 3,673 درهم.

ارتفاع الأسهم المصرية مع ترقب السوق أنباء بيع حصة بهيرميس لابراج الاماراتية

■ القاهرة ـ رويترز: قال متعاملون ان تفاؤل المستثمرين بشأن بيع حصة 25 في المئة في بنك الاستثمار المجموعة المالية ـ هيرميس القابضة دفع الاسهم المصرية للارتفاع امس الخميس.

ومن المنتظر أن يتخذ حملة الاسهم قرارا بشأن بيع الحصة الى أبراج كابيتال الاماراتية في جمعية عمومية غير عادية يوم الاحد.

وقال متعاملون ان المستثمرين يتوقعون المضي قدما في الصفقة وأن تستخدم المجموعة حصيلتها لتعزيز نمو أعمالها. وارتفعت أسهم هيرميس 3,3 في المئة الى 44,88 جنيه مصري (7,82 دولار) وكانت الاكثر تداولا خلال اليوم من حيث القيمة.

وقال ياسر حسنين من ديناميك لتداول الاوراق المالية «السوق نفسها حذرة لان الكثير من الناس ينتظرون لمعرفة ما سيسفر عنه اجتماع هيرميس يوم الاحد».

وأضاف «هيرميس تقود السوق منذ فترة وعادة ما تتابع السوق ما تقوم به».

واجمالا ارتفع مؤشر هيرميس القياسي 1,3 في المئة الى 54327,34 نقطة في حين زاد مؤشر التجاري الدولي الاوسع نطاقا 0,6 في المئة الى 238,61 نقطة. وصعد مؤشر كيس 30 الذي يحظى باهتمام واسع 1,1 في المئة الى 6232,75 نقطة.

وقال محمد قطب من الجزيرة لادارة الاصول «هناك تفاؤل عام في السوق الامر الذي يدفع الاسهم للارتفاع. حجم التداول كان جيدا وأعتقد أن هذا سيستمر لبضعة أيام».

ومن ناحية أخرى ارتفع سهم العربية لحليج الاقطان الرائج بين مستثمرين الافراد 1,5 في المئة ليغلق على 13,27 جنيه وكان ثاني أكثر الاسهم تداولا من حيث القيمة.

الدولار يساوي 5,74 جنيه مصري.

مصر تتلقى 27 عرضا لشراء السويس للصلب

■ القاهرة ـ رويترز: قال بنك القاهرة المملوك للدولة في مصر امس الخميس انه تلقى عروضا من 27 مستثمرا لشراء حصة الدولة البالغة 82 بالمئة في شركة السويس للصلب.

وقال البنك أن تسعة مستثمرين مصريين و18 شركة أجنبية تقدموا بعروض لشراء الحصة.

وقال البيان ان البنك سيختار أعلى ثلاثة عروض في جلسة لفتح المظاريف المغلقة يوم 12 من أيلول (سبتمبر) ثم يواصل عملية الاختيار.

اقيمت شركة السويس للصلب في المنطقة الصناعية بمحافظة السويس عام 1997 وبدأت الانتاج عام 2000.

وتبلغ طاقتها الانتاجية 600 ألف طن سنويا من عروق الصلب (البليت) باستخدام الخردة ومكورات الحديد المنتج بالاختزال المباشر.

وبموجب اتفاق البيع يتعين على المشترين الموافقة على شراء كل الاسهم المملوكة لباقي المساهمين بنفس سعر حصة الحكومة.